

قضية اليوم

لبنان يرفض طلبات إسرائيلية نقلها الأميركيون بشأن الحدود معادلة التحدي: سلاح الجيش في مواجهة خروقات العدو

الإسرائيليون يطلبون من الولايات المتحدة الأميركية ان تضغط على الجيش اللبناني بغية مساعدتهم في ما يسمونه كشف الانتفاخ داخل الأراضي اللبنانية، فيأتي الرد، وإن بشكك غير مباشر، حين خلال استنفار الجيش اللبناني عند الحدود، مع سماحه للأهالي بأن يتحركوا بحرية فوق أرضهم، ما دفع بجنود العدو إلى التراجع، بعدها كانوا تقدّموا لامتار، وذلك إثر توسط «اليونيفيل»

علمت «الخبار» من مصادر دبلوماسية غربية في بيروت، أن العدو الإسرائيلي طلب من الولايات المتحدة الأميركية التدخل لدى الجيش اللبناني والضغط عليه، بغية جثّه على كشف الانتفاخ من الجانب اللبناني، والعمل على تدميرها، بالتعاون مع القوات الدوليّة («اليونيفيل») المنتشرة هناك.

العدو الإسرائيلي يتصرف وفق قاعدة أن بمقدور الولايات المتحدة الضغط على الجيش، من خلال تهديده بوقف المساعدات العسكرية، وأن رفض القوات الدولية القيام بأعمال خارج نطاق صلاحيتها يفرض أن تقوم الحكومة اللبنانية بالهمة، ومع أن الجانب الأميركي

زار قائد «اليونيفيل» الرئيس ميشال عون بعدما زار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في فلسطين المحتلة

كان صريحاً مع الإسرائيليّين، بأنه يستحيل أن يقوم الجيش اللبناني بهذه المهمة، إلا أن الولايات المتحدة لا تتوقف عن إبلاغ الملاحظات إلى الجانب اللبناني. يُشار إلى أن قائد «اليونيفيل» ستيفانو دل كول زار رئيس الجمهورية ميشال عون وقائد الجيش جوزف عون، بعدما كان قد زار فلسطين المحتلة والتقى هناك رئيس أركان جيش العدو غادي إيزنكوت، الذي شرح له خلفيات العملية على الحدود، وأبلغه اعتراضاته على عمل القوة الدولية وعلى الجيش اللبناني. في السياق عينه، تقول المصادر إن إسرائيل تعزز الضغوط في الآونة الأخيرة، لا سيما لجهة تعديل الصلاحيات «اليونيفيل»، بحجة أن حزب الله يخرق القرار 1701 وأن منعه يتطلب منح القوة الدولية تفويض العمل



رد الجيش اللبناني على استنفار جنود العدو باستخدام مدفع مملوك قبل تحكّم «اليونيفيل»، للتوسط (أف ب)

اللبناني، فانتشر عناصر فوج التدخل بكيفية تمنع حصول عملية الترسيم. كان العدو هنا يعمل على زرع أجهزة تجسس في تلك المنطقة. حاول جنوده إشارة الذعر باستخدامهم قوة مشاة كبيرة، انتشرت في وضعية قتالية في المكان، كما استقدموا دبابة «ميركافا» صوّبت مدفعها باتجاه عناصر الجيش اللبناني. أبلغ أحد الضباط اللبنانيين القوة الدولية بضرورة تراجع العدو عن هذه الخطوة، وإلا سيضطر أن ينفذ خطوة مقابلة. وبالفعل، خلال دقائق جرى استخدام مدفع محمول إلى المكان وتم تسميته في مواجهة القوة الإسرائيلية، حيث سارع ضباط الارتباط الدوليون إلى التوسط بين الجانبين لإنهاء التوتر ومنع حصول الاحتكاك. اضطر العدو، بعد وقت، إلى أن يسحب الدبابة بعيداً عن الموقع وتغيير طبيعة انتشار الجنود، فقابل الجيش اللبناني ذلك بسحب المدفع المحمول من المنطقة.

في وقت لاحق، نخبغت القوة الدولية أنه لا يحق لعناصرها التحدث مباشرة مع ضباط الارتباط الموجودين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن قواعد العمل توجب أن يتحدث ضباط الارتباط في ما بينهم من خلال الهاتف أو أجهزة الاتصال، لا من خلال الاتصال الجسدي المباشر. هذا ما أقرّ به ضباط القوة الدولية وعملوا على التقيّد به. حاولت القوة الدولية إقناع الجيش اللبناني بأن يُبعد الأهالي عن منطقة عمل القوة الإسرائيلية، لكن الجواب كان سلبياً، خاصة أن أصحاب تلك العقارات هم أول من تقدموا إلى تلك المنطقة، وبالتالي لا وجود لأي سبب يمنع الناس من التوجه إلى النقاط الحدودية، بينما يقوم جنود العدو بأعمال استفزازية.

تردد خلال اليومين الماضيين، بعد أن رفع العدو سواتر ترابية اختفى خلفها جنوده، أن الجانب الإسرائيلي أبلغ القوة الدولية أن قواته ستبادر إلى إجراءات لمنع اقتراب المدنيين اللبنانيين من نقاطها، وأنها ستعمل على نشر شريط شائك في المنطقة الفاصلة بين الخط الأزرق والسياح المرفوع داخل المنطقة المحتلة. وبالفعل، بادر جنود العدو، صباح أمس، إلى تثبيت الأسلاك الشائكة للفصل بينهم وبين الموقع الذي يستحدثون فيه سواتر ترابية في نقطة يتحفظ عليها الجانب اللبناني. لم تمزّ الخطوة، إذ استنفر قائد القوة اللبنانية في المنطقة هناك، وزوار من باسكتهم، فأجبروا جنود العدو على إرجاع الأسلاك إلى الخلف، لمسافة أمتار قليلة، باعتبارها الجيش اللبناني ضمن أراضيه ودخل الخط الأزرق.

كان أهالي المنطقة هناك، وزوار من كل المناطق، قد حولوا نقطة كروم الشراقي في الأسابيع الأخيرة إلى قبلة للتحفّز ومشاهدة جنود العدو على بعد أمتار قليلة، ومع عدم وجود حواجز. رفقوا إعلام لبنان وفلسطين وحزب الله، واقتربوا الأرض لتناول الطعام، كما دخنوا القضي بمنع العدو من القيام بأي خرق للأراضي اللبنانية، وبالزام «اليونيفيل» بضمان عدم حصول تلك الخروقات. كذلك كان العماد جوزف عون قد طلب، من جميع الوحدات العسكرية والأمنية في الجيش، مواكبة ما يحصل جنوباً لحظة بلحظة، مع اعتماد الجاهزية لصعوبات نتججة رفض الجيش اللبناني تجاوز النقاط المتنازع عليها بمحاذاة الخط الأزرق. مشكلة العدو مع طريقة تصرف الطرف اللبناني، في هذه المسألة، بدأت منذ الساعات الأولى لانطلاق عملية «درع شمالي»، كان ذلك حين توجهت قوة من فوج التدخل الخامس في الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية، منفذة سلسلة إجراءات أمر بها قائد الجيش، تقضي بمنع العدو من القيام بأي خرق للأراضي اللبنانية، وبالزام «اليونيفيل» بضمان عدم حصول تلك الخروقات. كذلك كان العماد

المشهد السياسي

منسوب التفاؤل بحلّ العقدة السنيتة في أعلى مستوياته التشكيك مرهون بعقد أخرى؟



الحريري، وبعده، اللواء إبراهيم باستقبال النواب السنّة (هيلم الموسوي)

دفعت الوقائع والمعلومات في الساعات الأخيرة جميع القوى السياسية إلى التفاؤل بقرع ولادة الحكومة. وبعد تراجع عن شرط تمثله بوزير هن امطائه، يمرض اللقاء التشاوري «شروطه» الإضافية اليوم امام اللواء عباس إبراهيم... غير أن مسك الختام يبقى مرهوناً بعقد أخرى، لم تحسم بعد!

بعد نحو أسبوع على إطلاق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مبادرته لكسر حالة المرواحدة في تاليف الحكومة، ارتفع منسوب التفاؤل في الساعات الماضية في البلاد إلى حدّ التخبّؤ بإصدار الحكومة النور قبل عيد الميلاد. الأناظر تشخص اليوم إلى الاجتماع الذي سيعقده المدير العام للامن العام اللواء عبّاس إبراهيم مع أعضاء «اللقاء التشاوري» في منزل النائب عبد الرحيم مراد، بوصفه (أي إبراهيم) «وسيطاً» التسوية بين الأطراف المتنازعين، على أن يبلغه النواب السنّة موقفهم من المبادرة الرئاسية وشروطهم لتلقيها إلى المعنيين. فهل ستمثّل هذه الشروط عقبة على طريق التاليف أم ستسلك دربها من دون مطّبات؟ هذا السؤال طغى على المشهد السياسي في بيروت، عادة قبول رئيس الجمهورية التخلي عن المقعد السنّي من حصته لمصلحة تمثيل منظمة عمل القوة الإسرائيلية، لكن الجواب كان سلبياً، خاصة أن توزيع مثل عنهم، بعدما كان يُعدّ هذا الخيار انتحاراً سياسياً له. لا شكّ في أن تراجع عون والحريري يُعدّ تقدّماً نوعياً، بحسب ما وصفته مصادر

رفيعة المستوى في فريق 8 آذار، لكنه تقدّم بحيداً أن يستتبع خطوات أخرى أبرزها موافقة الحريري على الاجتماع بهم. لكن المصادر نفسها عادت وأكدت أن الأمر سيان، سواء استقبلهم أم لم يستقبلهم، قائلة إن «الرفض يُمكن أن يكون عشرة أمام التشكيل في حال أصروا على هم، لا سيما أن واحداً من الشروط التي يطرحها النواب السنّة هو الاعتراف بحقهم في التمثيل ببيان رسمي، واللقاء مع الحريري سيكون شكلاً من أشكال الاعتراف». في هذا السياق، جرى التداول أمس بمعلومات مفادها أن الحريري «وعد» إبراهيم بأنه سيحدد موعداً لاستقبال النواب السنّة. مصادر «التشاوري» أشارت إلى أن «النواب سيؤكّدون أمام اللواء إبراهيم أن الوزير الذي سوف يسلمونه لن يكون تابعاً لرئيس الجمهورية، بل هو وزير يمثل اللقاء في الحكومة»، كما أنهم «لن يطرحوا مجموعة أسماء للاختيار منها، على غرار ما حصل مع الوزير الدرزي الثالث، بل سيكون هناك اسم واحد لا فيقتو عليه»، ومن سلسلة الشروط التي تحدثت عنها المصادر أن «اللقاء مع رئيس الحكومة، في حال تمت الموافقة عليه، لن يُعقد في منزله

رفيعة المستوى في فريق 8 آذار، لكنه تقدّم بحيداً أن يستتبع خطوات أخرى أبرزها موافقة الحريري على الاجتماع بهم. لكن المصادر نفسها عادت وأكدت أن الأمر سيان، سواء استقبلهم أم لم يستقبلهم، قائلة إن «الرفض يُمكن أن يكون عشرة أمام التشكيل في حال أصروا على هم، لا سيما أن واحداً من الشروط التي يطرحها النواب السنّة هو الاعتراف بحقهم في التمثيل ببيان رسمي، واللقاء مع الحريري سيكون شكلاً من أشكال الاعتراف». في هذا السياق، جرى التداول أمس بمعلومات مفادها أن الحريري «وعد» إبراهيم بأنه سيحدد موعداً لاستقبال النواب السنّة. مصادر «التشاوري» أشارت إلى أن «النواب سيؤكّدون أمام اللواء إبراهيم أن الوزير الذي سوف يسلمونه لن يكون تابعاً لرئيس الجمهورية، بل هو وزير يمثل اللقاء في الحكومة»، كما أنهم «لن يطرحوا مجموعة أسماء للاختيار منها، على غرار ما حصل مع الوزير الدرزي الثالث، بل سيكون هناك اسم واحد لا فيقتو عليه»، ومن سلسلة الشروط التي تحدثت عنها المصادر أن «اللقاء مع رئيس الحكومة، في حال تمت الموافقة عليه، لن يُعقد في منزله

مصادر بارزة في 8 آذار: مطالبة اللقاء التشاوري بحقيقة امر فوق المستطام

في وجهات النظر بين أعضاء اللقاء، فقالت مصادرهم إنه «أمر طبيعي يحصل داخل الكتل، ومن كان يتمسك برأيه بدأ يُظهر لينة»، مؤكّدة أن «أعضاء اللقاء لم يتفقوا في ما بينهم على اسم من سيُمثلهم بعد»، لكنه «لن يكون اسماً مستفزاً بل شخصية سياسية لها موقف مدبني، وسيبدأ البحث بها حين تقبل الشروط».

وكان اللقاء قد عقد أمس اجتماعاً في منزل مراد، اصدر بعده بياناً لم يأت فيه على ذكر شرط أن يكون ممثلهم في الحكومة واحداً منهم. كذلك الأمر في بيان «لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والإسلامية» (8 آذار) الذي طالب أمس بتمثيل اللقاء التشاوري، من دون تحديد أن يكون الوزير أحد النواب السنّة.

الوقائع والمعلومات التي يجري التداول بها لا شك في أنها تعبّر عن تقدم مسار تشكيل الحكومة بشكل حدي. غير أن «الحذر» يبقى واجباً، بحسب الأوساط السياسية، التي تعتبر أن «مسك الختام» يبقى مرهوناً بعقد إضافية «قد يظنّها البعض تفصيلاً ويتجاهلها»، وأبرزها:

عقدة التوزيع الوزيري الأرمني، بعدما حصلت «القوات اللبنانية» على مقعد أرمني مع حقيبة، وعادةً ما تكون حصة الأرمين وزيراً بحقيبة ووزير دولة، ما يعني أن حصة حزب الطاشناق ستكون بلا حقيبة، وهو ما يرفضه الحزب الأرمني الأول.

عقدة توزيع المقاعد المسيحية بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بعد حصول الأخيرة على مقعدين مارونيين (مع حقيبة لكل منهما)، ومقعد للارمن الكاثوليك وآخر للاروثوذوكس، وبالتالي سيكون توزيع وزارات الدولة بينهما أمراً صعباً إلا في حال تقرر إبقاء عدد المقاعد المارونية في الحكومة 7 وزراء (كما هي الحال في الحكومة الحالية) بخلاف الغرف السائد في الحكومات السابقة عندما كان عدد المقاعد المارونية مساوياً لعدد كل من المقاعد السنيتة والشيعية (الأخبار)

بدل النقطة، نقطة ونص لِمَا تستعمل بطاقة Mastercard® Credit Card بلبنان

احصل على نقطة ونصف بدلاً من واحدة كل مرة تستخدم فيها بطاقة Mastercard® Credit Card من بنك عوده على أي نقطة بيع داخل لبنان.

العرض صالح من تشرين الثاني لغاية 31 كانون الأول، 2018. تطبيق الشروط والأحكام.



1570 bankaudi.com.lb

بنك عوده